التنظيم التقليدي للمجال الفلاحي بالأطلس الكبير الغربي: بين هاجس الاستجابة للحاجات الاقتصادية ورهان استدامة الموارد الإيكولوجية

The traditional organization of the agricultural space in mountain areas: between the satisfaction of economic needs and the issue of the sustainability of ecological resources

مولاي لحسن الفارسي: أستاذ باحث، مختبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، المغرب

ELFARISI My Lahcen: Research Professor, Laboratory "Recomposition of Space and Sustainable Development, Chouaib Doukkali University, El Jadida, Morocco.

Email: elfarissi.l@ucd.ac.ma

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i4.239

الملخص:

وضع المجتمع الجبلي بالأطلس الكبير الغربي تنظيما مجاليا تحقق في إطاره نوع من التوازن، وذلك باستغلال أمثل للموارد المتوفرة بالمحاط كوحدة مجالية تبرز، بجلاء، في تنظيمها مدى حرص الساكنة على تحقيق تكافؤ بين الخصائص الإيكولوجية والأنشطة الاقتصادية والحاجات البشرية، مستثمرة في ذلك العديد من المعارف الزراعية والرعوية المتوارثة. وانطلاقا من ذلك، نجد أن المحاط ينتظم وفق ثالوث الزراعة والرعي والسكن، وبشكل يراعي استدامة الموارد المحدودة. غير أن التحولات العميقة التي أضحى يشهدها هذا المجال، خاصة مع توغل أنشطة غير فلاحية في مقدمتها السياحة، خلخلت التنظيم التقليدي الذي استجاب لأهداف جماعية مشتركة، وظهرت محددات أخرى لتنظيم المجال ذات أهداف أكثر فردانية وربحية.

الكلمات المفتاحية: التنظيم التقليدي، الجبل، التنظيم، المجال، المجال الفلاحي، الأطلس الكبير الغربي، استدامة، الموارد، استدامة الموارد الإيكولوجية، الاطلس الكبير الغربي، الحاجات الاقتصادية.

Abstract:

The mountain community of Great Western Atlas has established a territorial organization where they achieved a good balance on resources by optimizing its components. The Community realized a good fairness on the available resources in the “villagers' landholdings” as a geographic unit that clearly demonstrates the extent to which the population is willing to achieve equality between ecology, economic activities and human needs. Investing on its Agricultural knowledge and pastoral heritage. Based on this, the encompassed agriculture is organized according to a triangle of agriculture, grazing and housing, taking into consideration the sustainability of limited resources. However, the deep changes related to the expansion of nonagricultural activities –basically the tourism– affected the traditional organization and killed the community work that lead more to individual goals.

Keywords: traditional organization, mountain, organization, domain, agricultural domain, Western High Atlas, sustainability of the resources, sustainability of the ecological resources, Western High Atlas, economic needs.

المقدمة:

تتميز المجالات الجبلية بنظم زراعية وثقافية ومعطيات إيكولوجية فريدة، ومشاهد متميزة على شكل مدرجات زراعية انشأتها مجتمعات فلاحية محلية قديمة التعمير، وحافظت عليها عبر قرون باستغلال موارد طبيعية مختلفة، مستعملة ممارسات مبدعة لإدارتها. أنتجت هذه النظم المميزة لتنظيم المجال الجبلي عبر مسار وازى مسار التشكل التاريخي والثقافي للتراب الجبلي. وتمحور أسس تنظيماتها حول نظم الإنتاج الفلاحي، وهو إنتاج رعي–زراعي بالأطلس الكبير الغربي (أطلس مراكش). لقد عملت هذه التشكيلات الترابية على هيكلة خصائص إنتاجها الفلاحي بوضع أعراف ومواثيق وإنتاج أشكالا متميزة لتنظيم المجال.

من تم، نجد أن التنظيمات المجالية التي أبدعتها الساكنة سعت بالأساس إلى تحقيق توازن بين متطلبات أنشطتها الفلاحية لتلبية الحاجات، ومع ما يوفر الوسط من موارد إيكولوجية؛ إذ نجد المحاط ينتظم وفق ثالوث الزراعة والرعي والسكن، وهي عناصر تبين بجلاء، في تنظيمها، قدرة المجتمع الجبلي على تحقيق توازن مع مختلف الموارد التي يوفرها المحاط، والتكيف والتفاعل الإيجابي مع الخصائص الإيكولوجية.

لقد واجهت المجتمعات البشرية، منذ القدم، تعقدات الوسط، وسعت إلى التحكم فيه، وتجاوز الحتمية الطبيعية التي لم تكن قهرية في غالب الأحيان أمام القدرات المجتمعية على التكيف والإخضاع والتجديد كلما استجدت العوائق، وكذا أمام البحث المستمر على التوازن بين الإمكانيات والحاجات وما يتوفر من موارد. وقد اعتبرت الجبال المغربية، وخاصة بالأطلس الكبير الغربي، مجالا قديما للحياة الفلاحية، حيث استقر الساكنة على السفوح والمرتفعات مستغلة الموارد المتوافرة (مياه، تربة، غابة ...)، وخلقت نظما مميزة لتدبير المجال.

مشكلة الدراسة:

يتمحور التساؤل العام للدراسة حول مدى قدرة المجتمع الجبلي بالأطلس الكبير الغربي على وضع حلول لمجموعة من العوائق المتمثلة أساسا في محدودية الأراضي الزراعية وعتاقة الأدوات والتقنيات الموظفة، إضافة إلى إشكالية استغلال الموارد بشكل يوازن بين حاجيات المجموعات البشرية وبين ما توفره مختلف أجزاء الوسط الطبيعي.

من تم، نتساءل عن وعن وضعية الاقتصاد الفلاحي "القديم"، هل هو اقتصاد لازال صامدا أمام هذه التحولات العميقة التي مست المجال الجبلي؟ أم أنه عُدّل وأدخلت عليه تغيرات في مكوناته وأشكاله؟ وماهي مظاهر الاقتصاد الفلاحي الأكثر والأقل صمودا؟ ولماذا؟ ثم هل لازال الاقتصاد الفلاحي يشكل ذاك العنصر المحدد العام لأشكال تنظيم وإعداد المجال الجبلي بهذين الحوضين؟

ومن هذا التساؤل الأخير يمكن أن نتساءل كذلك عن وجود أنشطة اقتصادية جديدة بلغت مستوى منافسة الاقتصاد الفلاحي كاقتصاد أم ومهيمن؟ وإذا كان الحال كذلك، فماهي مبادئ ومظاهر هذه الأنشطة الاقتصادية؟ وما مكانتها وانعكاساتها السوسيومجالية؟

منهج الدراسة:

لن نعمد في تفسير هذا التدبير والتنظيم انطلاقا من الدور الحتمي للظروف الطبيعية، بقدر ما نرمي معالجة الموضوع في إطار الاتجاه العام للجغرافية السلوكية، بالتركيز على تحليل استراتيجيات ورد فعل السكان إزاء ضعف الموارد. ذلك، من خلال تجاوز المنهج المعياري الثابت، والسياق الحتمي لأنماط العيش، باعتماد نموذج دينامي في إطار وحدة مجالية يمكن التحكم فيها. هو نموذج تفسيري يهتم بدراسة سلوك الإنسان الاقتصادي في البيئة وارتباطه بالمجال عبر الزمن[1]، وهو ما يمنح إمكانية التنبؤ بأنماط السلوك وتنظيماته المجالية.

قد يعتبر الاتجاه السلوكي في الجغرافيا غير قابل للقياس والتكميم، لكنه يعطي رؤية عميقة عن تغير الممارسات السوسيواقتصادية، وعن مدى قدرة المجتمع الجبلي، خصوصا، على التحمل وتجديد ممارساته وإعادة تشكيل مجاله. ومن تم، فإن دراسة التنظيمات المجالية التقليدية بالمجال الجبلي، موضوع هذه الورقة، تنطلق من مقاربة امبريقية استقرائية اعتمادا على ظاهرة جغرافية مادية ومشاهدة. إذا كان الاتجاه السلوكي يميل عموما إلى مفهوم التكيف، في غالب الخطابات، فإنه في هذا الإطار سنقرنه أكثر بالتجديد كمفهوم دال على قدرة المجتمع على فك العراقيل وتجاوزها باستثمار العديد من المؤهلات والعادات والمعارف المكتسبة عن طريق الممارسة، وهي أفعال تدل على أن التجديد، كممارسة، متأصل لدى المجتمع الجبلي بالأطلس الكبير الغربي على الخصوص.

أهداف الدراسة:

انطلاقا مما سبق، لا يمكن الجزم، في مشروع هذه الورقة البحثية، بأن الساكنة خضعت لحتمية طبيعية، بل سنعمد إلى إبراز مختلف استراتيجيات تفاعل الساكنة، على مستوى التنظيم المجالي المُميز الذي أنتجته، مع الإكراهات والفرص التي يتيحها وسطها. تسعى الورقة كذلك، إلى إبراز القدرة والطاقة التي ميزت المجتمع الجبلي في تجاوزه للعوائق الطبيعية أو الحاجات الاقتصادية من خلال نظم التدبير المجالي التي وضعها، واحترم فيها بشكل فائق ضوابط استدامة هذه الموارد. كم ترمي هذه الورقة أيضا، إلى التساؤل حول مصير التنظيم التقليدي للمجال الجبلي في ظل التحولات العميقة

[1] المباركي، حسن، (2010)، استراتيجيات السكان إزاء ضعف الموارد بالمجال الجبلي: حالة الأطلس الكبير الغربي، دراسات مجالية (العدد 5) ، مراكش، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص 98.

التي يشهدها التراب الوطني عامة، والمجال الريفي الجبلي على الخصوص أمام تغلغل النشاط السياحي الحضري والدولي بحمولاته الثقافية العصرية.

مجال الدراسة:

ينحصر مجال الدراسة في حوضي غيغاية وأوريكة بالأطلس الكبير الغربي، كحوضين مائيين وحوضين بشرين تمتد عليهما تشكيلة بشرية متجانسة بانتمائها لنفس القبيلة (قبيلة غيغاية وقبيلة أوريكة) المتملكة لمجال الحوض، وهو مجال يتحقق في إطاره تكامل مجالي–اقتصادي من خلال التنظيم الذي وضعته الساكنة. وسيتم تكبير المقياس أكثر بالتركيز على تنظيم المحاط والدوار كوحدتين جغرافيتين تمكنان، بحكم أبعادهما المجالية والاجتماعية، من تحليل دينامية هذا المجال، باعتباره (المحاط) اسقاطا لبنية اجتماعية نسبيا متجانسة.

الخريطة رقم 2: مجال الدراسة

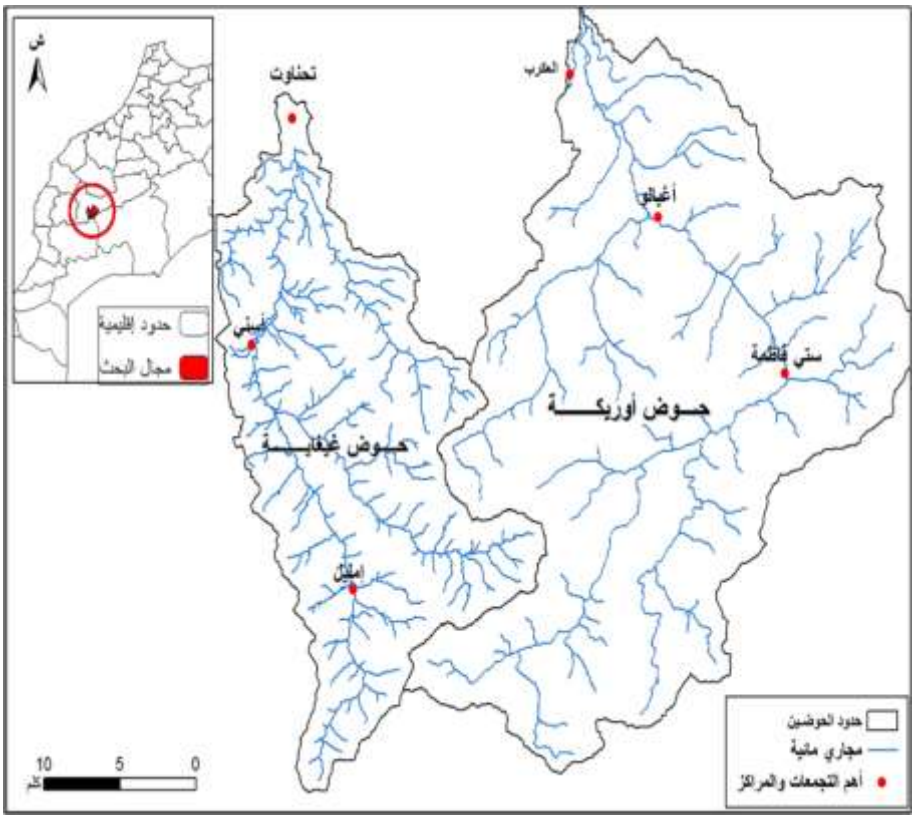

المبحث الأول: اقتصاد فلاحي معاشي ينطبع مع المحددات الطبيعية

أولا: مجال ذو ارتفاعات وسفوح مهمة يتسم بضيق المجال الزراعي

يعتبر الأطلس الكبير الغربي وحدة تضاريسية جبلية تتميز بارتفاعاتها المهمة، ذلك أن الارتفاعات التي تتجاوز 1500 متر تشكل 72% من مجال حوض غيغاية. كما تتواجد شبكة هيدروغرافية مهمة لكنها عميقة وضيقة تقطع الطبقات الصخرية بشكل عمودي، وذات جريان مضاد أو غير موافق، مما يجعل الأودية ضيقة تشرف عليها سفوح شديدة الانحدار تتعدى في غالب الأحيان 40 درجة (الخريطة رقم 1)، وهو ما يساهم في ضيق المجال الزراعي الذي ينحصر في المنخفضات.

ينحصر طابع الانبساط في المنخفضات المحدود والتي لا يكاد تتجاوز مساحتها كيلومترا واحدا (منخفض إمليل ومنخفض سيدي فارس)، بينما يبق منخفض أسني الأكثر اتساعا (5.4 كيلومتر مربع)، وهو منخفض داخلي متسع نسبيا، تكون بفعل تعمق وادي غيغاية بهذا المجال الذي يتوافق مع صخور هشة سهلت من عملية تعمق الوادي ومن عملية النحث. هذان العنصران ساهما في تسريع عملية التترب (Pedogenesis)، حيث إن التربة بهذا المنخفض نجدها ناضجة ومتكاملة في مسكاتها، إضافة إلى مساهمة الوادي، بفعل طابع الانبساط بالمنخفض، في ترسيب توضعات غرينية منحت للتربة خصوبة مهمة. أما بالمجالات العليا المتسمة بضيق المجال الزراعي والمحاصر بسفوح مهمة، فإن الساكنة نهجت استراتيجيات عدة للتكيف مع المحددات الطبيعية، ولم يشكل سيادة الارتفاعات ووعورة التضاريس عائقا حقيقيا أمام مختلف الأنشطة الفلاحية الممارسة من طرف الساكنة، بقدر ما كانت في غالب الأحيان توفر مؤهلات تكميلية أو أساسيا تعتمد عليها الساكنة في تكوين خصوصيات نظامها الفلاحي، مما يفسر سعيها المتواصل للتكيف والتجديد.

الخريطة رقم 2: أودية ضيقة محاصرة بسفوح شديدة الانحدار (حوض غيغاية)

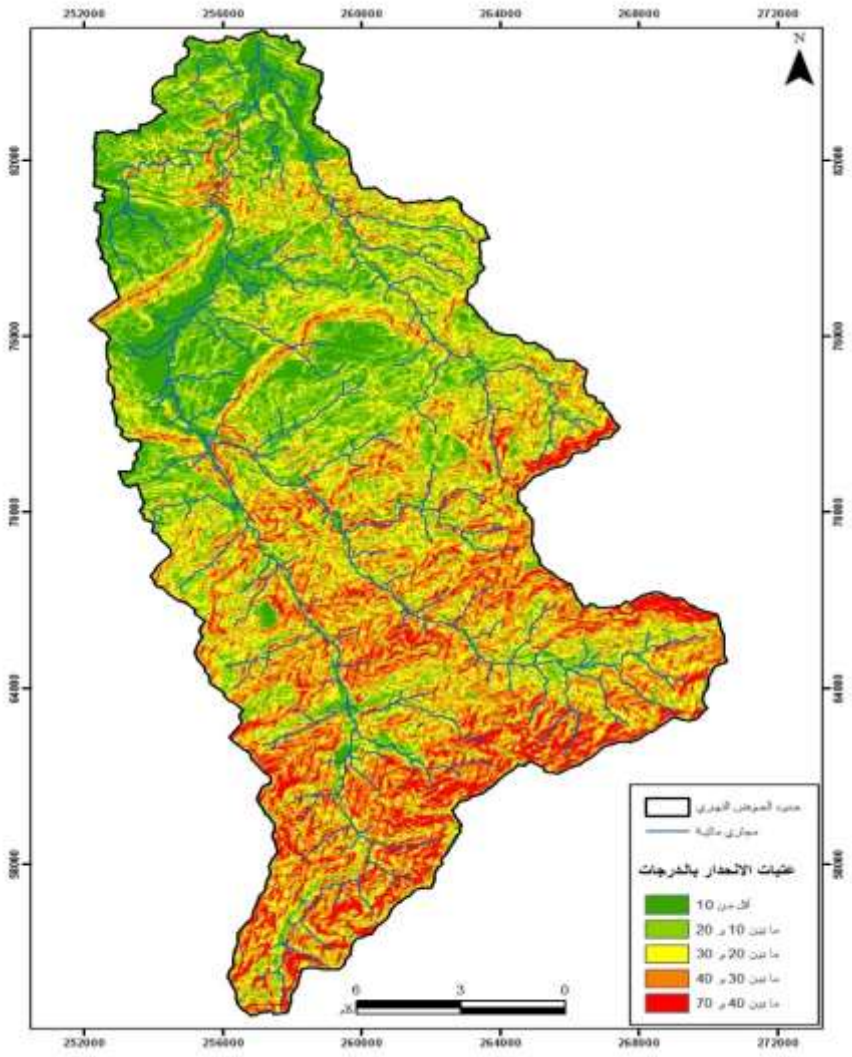

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على مرئية Landsat

ثانيا: اقتصاد معاشي

اعتمد اقتصاد تقليدي يقوم على مبدأ التنويع في الإنتاج بهدف الحصول على منتجات تلبي جل حاجيات الاستهلاك في مختلف المراحل. ولضمان ذلك عملت الساكنة المحلية، ومنذ فترات، على وضع نُظم سوسيوثقافية تؤطر تنظيم استغلال المجال وموارده، كما عملت بالموازاة مع ذلك، وبحكم ضيق المجالات الزراعية، على توسيع هذه الأخيرة اعتمادا على تقنيات وأساليب تقليدية مختلفة. لا ينضبط هذا النمط من الاقتصاد للقواعد الاقتصادية (الربح، العرض، الطلب،)، بقدر ما يتأثر في إنتاجه بالعوامل الطبيعية وبالمجتمع والضغط الديمغرافي الذي يحدد حجم الإنتاج والاستهلاك. ويتحدد رهان هذا النشاط في ضمان تلبية الحاجات الغذائية للأسر، ثم في حال وجود فائض يتم التفكير في إبرام تبادل عيني.

يتضح هذا الأمر من خلال هيمنة زراعة الحبوب استعمال الأرض على أكثر من نصف المجالات الزراعية بحوضي غيغاية وأوريكة طبقا لمعطيات المديرية الإقليمية لمراكش لسنة 1995، مما يبرز بشكل سيادة اقتصاد الكفاف الذي يعتمد بالأساس على زراعة الحبوب كأحد أهم دعائم هذا الاقتصاد. بالإضافة لذلك، تنتشر هذه الزراعة باستغلاليات قزمية متجزأة تكون نتيجة استغلالها في نهاية المطاف مردودية ضعيفة لا تتعدى 15,7 قنطار/هكتار[1].

المبحث الثاني: تنظيم مجالي تكيف مع الوسط الطبيعي

أولا: تنظيم المحاط بشكل عمودي يعكس التفاعل القائم بين الوسط الطبيعي وحاجيات المجموعات البشرية

يعتبر المحاط وحدة جغرافية ذات أبعاد مجالية واجتماعية، فهو إسقاط مجالي لبنية اجتماعية متجانسة نسبيا، يستغل من طرف جماعة بشرية (فخذة أو سكان دواوير متعددة) يربط أفرادها روابط القرابة أو الاستغلال المشترك لتراب معين تمارس به الحقوق الزراعية[2]. وفي ذات السياق، فالمحاط بصفة عامة يتشكل من مجموع الأراضي التي تمتلكها جماعة معينة سواء كان تملكا عرفيا أو قانونيا، يستغل بشكل عام للزراعة والرعي[3]. ويشكل إطارا تتوزع فيه مساكن ريفية وفقا لأنماط معينة.

يتضح أن المحاط يرادف إطارا مجاليا لوحدة بشرية، وهو إطار ذو مقياس كبير أدنى من إطار القبيلة وأعلى من إطار الدوار في الغالب، ويشكل وحدة تنطبع فيها الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لمجموعة بشرية تحاول انطلاقا من معارفها المتراكمة أن تستغله فلاحيا بشكل محكم من خلال خلق تنظيمات مجالية عكست بالأطلس الكبير الغربي التفاعل القائم بين خصائص الوسط الطبيعي وحاجيات المجموعات البشرية. كما يعكس –المحاط– كذلك، وحدة سياسية تتعبأ للدفاع عن موارد محاطها (الموارد السوقية والرعوية...) ووضع نظم عرفية تضمن توزيع هذه الموارد بشكل عادل بين فئاتها.

يبرز من خلال أشكال تنظيم المحاط بالأطلس الكبير الغربي، أن المجموعات البشرية المستوطنة لهذا المجال استطاعت، منذ زمن طويل، أن تجد سبيلا لترابط وثيق بين أنشطتها والخصوصيات الإيكولوجية في إطار نظام معاشي متوازن متكيف مع الوسط الطبيعي ويفي بكثير

[1] معالجة معطيات المديرية الإقليمية للفلاحة ، والمركز الجهوي للاستثمار الفلاحي (مراكش) لسنة 1995.

[2] Jennan L. (2004). Le Moyen Atlas Central et ses Bordures : mutations récentes et dynamique rurales. Fès, imprimerie El Oufouk. p 35.

[3] Lebeau R. (1979). Les grands types de structures agraires dans le monde. 3éme edition. Paris. Masson. p9.

من الحاجات. فعلى الرغم من مساوئ الارتفاع والتضرس الشديد والتغيرات المناخية غير المرتقبة، فقد توصل الفلاحون المستقرون إلى أن يجمعوا بين موارد النشاطين الزراعي والحيواني التي يتيحها لهم استغلال معظم المساحات الجبلية، إنه نظام يجمع بين التدجين والزراعة في نفس المحاط، ولضمان العيش يميل السكان إلى إيجاد التوازن بينهم وبين النظام الرعي–زراعي الشجري[1]. بل أكثر من ذلك، فإن الساكنة بالأطلس الكبير الغربي لم تستطع فقط أن تنظم المحاط على أساس فلاحة مستقرة، بل تمكنت كذلك من أن تخلق تكاملا بين نمطين اقتصاديين أحدهما مستقر والآخر يعتمد على الانتجاع في إطار التكامل الوظيفي للمجال الذي خلقته الساكنة بين مجالات العالية والمجالات الدنيا.

لا يمكن الجزم بأن المحاط وحده فقط من يتكيف في تنظيمه مع المعطيات الطبيعية من تضاريس ومناخ ومياه، وهي المعطيات التي انطبعت معها وحدات أخرى أصغر مقياسا من المحاط كالقبائل التي نجد امتدادها المجالي يتطابق وهذه المعطيات الطبيعية، حيث في الغالب ما نجد امتداد الوحدة القبلية يطابق امتداد الحوض، كما هو الشأن بالنسبة لقبيلتي غياية وأوريكة التي تمتد على حوض الأودية التي تحمل نفس الإسم (أي غيغاية وأوريكة).

وفقا للمعطيات الطبيعية التي حاولت الساكنة التكيف معها ما أمكن، نجد المحاطات بهذا المجال الجبلي منظمة بشكل بسيط ومتمايزة في رساتيقها التي تسمح بما يوفره كل رستاق من موارد، بتكيف نظام الإنتاج الفلاحي مع مختلف الأوساط الإيكولوجية والموارد المتوفرة طول السنة. تبعا لذلك، قامت الساكنة باستغلال رساتيق متدرجة تماشيا مع ما يميز الطبوغرافية المحلية، حيث تنطلق من رستاق مسقي يشكل مركز المحاط بأعماق الأودية، يليه في ارتفاع أعلى رستاق بوري رعوي غالبا ما يتم توسيعه على حساب الرستاق غابوي، وفي ارتفاع أعلى نجد الأكدال كمجال رعوي في ملكية جماعات بشرية متعددة (الرسم الرقم 1).

تتميز الاستغلاليات، في إطار هذا التنظيم، بتوزع مشاراتها في جل الرساتيق، حيث تمتد الاستغلاليات في الغالب على شكل أشرطة تنطلق من مركز المحاط بالرستاق المسقي وعلى الرستاق البوري، بينما يبقي الرستاق الغابوي والأكدال ملكا جماعيا يستفاد منه طبقا لأعراف منظمة حددتها الجماعات السكانية المستوطنة للأطلس الكبير الغربي، والتي هدفت، خلال مراحل تملكها للمجال، إلى تحقيق توزيع عادل للملكيات على نطاقات إيكولوجية مختلفة ما بين السليل والسفح والقمة، أو ما بين الجبل والدير. ويمكن أن نبرز هذا التنظيم بشكل مبسط في الرسم التالي (الرسم رقم 1):

[1] المباركي، مصدر سابق، ص66.

الرسم رقم 1: استغلال المحاط بشكل عمودي (أرمد بإمليل، عالية حوض غيغاية)

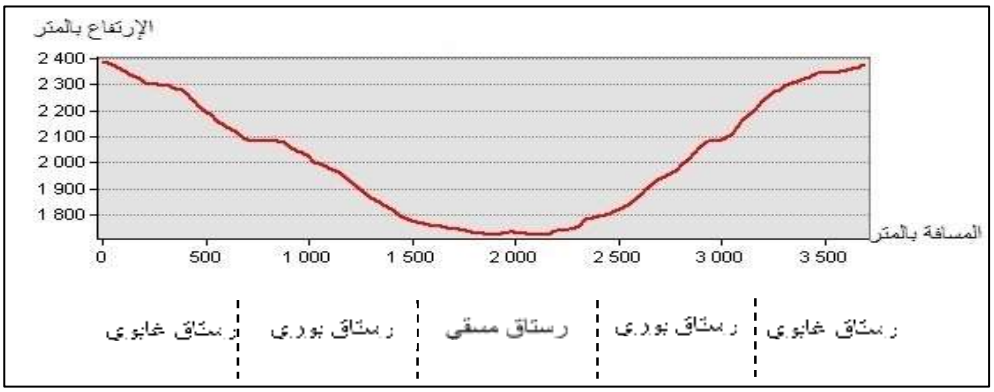

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية لتوبقال 1/100 000

يلاحظ من خلال هذا التنظيم الثلاثي للمحاط، أن الساكنة سعت جاهدة لتنظيم واستغلال المحاط عموديا بشكل يحقق توازنا مجاليا يمكّن من استغلال الأراضي الفلاحية الضيقة؛ حيث نجد أن المحاطات بسيطة تتميز بتجمع وتركز السكن على مستوى أنصاف وأعالي السفوح، في حين تترك باقي المجالات للاستغلال الفلاحي، مما يفسر نوعا من العلاقة "المتوازنة" بين الإنسان/الفلاح ومجاله.

ثانيا: رساتيق تنتظم وفق المحددات الإيكولوجية، وتتكامل وظيفيا

سبقت الإشارة إلى أن المحاط ينتظم على شكل رساتيق متكاملة وظيفيا، وعلى مستويات إيكولوجية مختلفة، وهي رساتيق تتميز بنوع من التنطيق؛ إذ يخصص كل مجال لممارسة نشاط فلاحي ملائم لما يوفره كل رستاق من موارد، وتبعا لما تستوجبه حاجات الساكنة.

رستاق مسقي كثيف الاستغلال

يسود هذا الرستاق على مستوى جنبات الأودية وأقدام السفوح، يخصص هذا المجال للزراعات العلفية والخضروات والفواكه، وهو مجال يتطابق مع انبساط الطبوغرافية بضفاف المجرى، وفي المدرجات المتواجدة مباشرة على علو محدود من المجرى أو على جنبات المسيلات الكبرى. ونادرا ما نجد هذا المجال يستغل في إقامة المساكن. شكل هذا الرستاق مجالا لإنتاج الساكنة مجموعة من الأعراف والمواثيق التي هدفت من خلالها إلى تنظيم وتوزيع استغلال الموارد الزراعية.

رستاق بوري يناصيبي الإنتاج

هو مجال ثان، يمتد على مستوى أنصاف وأعالي السفوح، عبارة عن رستاق بوري أو شبه بوري. ويعد مجالا صعبا وهشا أحيانا يتلاءم وغراسة المزروعات الشجرية البورية (اللوز مثلا)، كما

يخصص هذا المجال للرعي. إضافة إلى ذلك، فهذا المجال (أنصاف السفوح Mid-slope) تستقر به العديد من التجمعات السكنية التقليدية.

رستاق غابوي مكمل لأسس الاقتصاد الفلاحي الجبلي

شكلت الفلاحة العمود الأساس في اقتصاد أطلس مراكش، إن لم نقل الركيزة الاقتصادية الوحيدة التي عمرت وواكبت الاستيطان البشري هذا المجال. وباعتبار الغابة مكونا مجاليا هاما، ومحددا طبيعيا أساسيا في أنشطة الساكنة، فإنها مارست أدوارا حيوية، ولبّت مطالب عديدة في إطار التكامل بين الموارد والحاجات وفق استراتيجيات خاصة نهجتها الساكنة في إطار استغلال أمثل للموارد، ولم تكن تشكل مصدرا للحطب فقط. غير أن تكامل الحاجة مع كم الموارد، سيختل بتقلص الموارد وتزايد الحاجات.

- الغابة مرتع رئيس للماشية

حتمت طبيعة تنظيم المجال الفلاحي الذي نهجته الساكنة بأحواض الأطلس الكبير الغربي، تخصيص الغابة كمجال لممارسة الرعي، حيث إن قعور الأودية مخصصة للزراعات السقوية والسفوح للزراعات البورية، في حين تبقى منتصفات السفوح وأعاليها للرعي، وهي مراعي غابوية في جزء كبير منها.

ساعدت طبيعة هذا التنظيم المجالي الذي ترادف وتنظيم اجتماعي لمناطق الرعي في المحافظة على الموارد الغابوية وذلك عن طريق "العزيب"، الذي يعتبر النظام الأكثر ملاءمة للمحافظة على الموارد الغابوية والأكثر مراعاة لنذرتها، باعتباره يعتمد على تكامل مجالي/زمني لمراعيها من خلال استغلال المخزون العلفي الذي توفرها المراعي الغابوية في أعالي الجبال صيفا، ومنح فترة للتجديد والتكاثر في الفصول الأخرى من السنة. هذا الدور هو ما يلعبه أكدال "أوكايمدن" بالنسبة لقبيلتي غيغاية وأوريكة، أو عزيب "مزيكن" و"أسكلور" بالنسبة لبعض دواوير ايت ميزان واللذان يوجدان ضمن مجال المنتزه الوطني لتوبقال. رغم ما يعرفه أطلس مراكش من تحول لتربية الماشية وتراجعها بشكل نسبي، إلا أن الغابة لازالت تشكل مجالا أساسيا للرعي، ذلك أن 57.5% من الأسر بأطلس مراكش توجه قطعانها صوب الغابة فقط[1]، ويفسر ارتفاع هذه النسبة بتزايد الرعي الفردي عوض الرعي الجماعي (العزيب) ودخول زراعات تسويقية حلت محل الزراعات العلفية.

[1] بوجروف، السعيد (2007): الجبال المغربية أية تهيئة، الرباط: جامعة القاضي عياض، المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ص161.

- رستاق غابوي يكاد يعتبر المصدر الوحيد لجمع الحطب

إذا كانت الغابة توفر مجالا زراعيا "احتياطيا" أو مكملا، ومصدرا لبعض الموارد العلفية، فإن جمع الحطب "الزدم" يعتبر تلك الحاجة الملحة التي تلبيها الغابة بشكل مستمر، رغم التزايد الذي يشهده استعمال الغاز. والملاحظ أن الساكنة لا تسعى من خلال ترددها على الغابة إلى توفير حاجاتها فقط، بقدر ما تعمل على توفير مخزون احتياطي خاصة لفترات البرودة، وبذلك نجد أن أغلب المساكن، التي لأصحابها ارتباط وثيق بالغابة، مرفقا داخليا خاصا لخزن الحطب.

يعتبر الطهي والتدفئة أهم أهداف استخراج الساكنة للحطب من الغابة، فجمع الحطب الموجه للاستعمال المنزلي يعد عملا مستمرا ومتواترا في الجبال المتوسطة والعليا، حيث نجد النساء بمجموعات من أربع أو خمسة أفراد يذهبن للبحث عن الحطب في بعض الأحيان بعيدا عن منازلهن ثلاث أو أربع ساعات[1]. ويعتبر البلوط الأخضر والعرعر أهم الأصناف الغابوية المستعملة لهذا الغرض، إضافة إلى استعمال سرو الأطلس في تسقيف المنازل بفعل استقامته ومقاومته للرطوبة، كما يوظف في صنع إطارات نوافذ وأبواب المساكن، مع الإشارة إلى تراجع جمع الحطب لصنع الفحم بفعل المراقبة المستمرة على الموارد الغابوية. تتقارب نسبيا مختلف كميات الحطب المجمعة من الغابة، والتي حددها مجموعة من الباحثين الذين تناولوا الأطلس الكبير الغربي بالدراسة، وتتراوح عموما ما بين 6 أطنان في السنة[2] إلى ما يقارب 12 طنا[3]، غير أنه هناك تفاوتات من منطقة لأخرى. هذا الاختلاف يتحدد تبعا لمدى أهمية أعداد وكثافة السكان، ومدى تركيزهم على الغابة كمورد اقتصادي، وبأهمية وكثافة الغطاء الغابوي ومدى تأطير المصالح المحلية للمياه والغابات للمجال الغابوي. في حين نجد هذه الكمية تقل بشكل كبير بمناطق أخرى غير متعمقة كثيرا بالأطلس الكبير الغربي كوادي غيغاية التي لا تتعدى فيه نسبة اتكال الساكنة على الغابة في جمع الحطب أكثر من 34%، ويفسر ذلك بكون وادي غيغاية أقل كثافة غابوية، وأكثر انفتاحا على التحديث وتزايد الاعتماد على الاقتصاد العصري المرتبط بالسياحة والتجارة والغراسة[4].

---

[2] Nicols M. (1999). Potentialités, dynamique et gestion d'une formation arborée genévrier thurifère (JUNIPERUS THURIFERA) des Atlas Marocains : cas de la vallée de l'Azzaden. Thèse de doctorat Univ. Toulouse le Mirail.France. p 173.

[3] Mounir S. (2003). Ressources forestiers et contraintes socio–économique chez les Ait Ouassif du Haut Atlas de Marrakech. Cahiers de la recherche de l'UFR DAR. Rabat Univ. Mohamed V. p 89.

[4] بوجروف، مصدر سابق، ص154.

بشكل عام، فإن ساكنة أطلس مراكش ظلت مرتبطة بالغابة كعنصر هام في حياتها الاقتصادية، واعتمدت عليها بشكل رئيس لتلبية العديد من حاجاتها، وربطت معها علاقات تكاملية في إطار نظام انتاجي فلاّحي تتجاوز النظرة السائدة بكون الغابة مصدر للحطب فقط، إذ تعتبر أساسا مهما في الاقتصاد الرعيوزراعي الحراجي بالأطلس الكبير الغربي.

ثالثا: سكن تقليدي ذو بنية بسيطة تعكس المضمون الاقتصادي والاجتماعي

للسكن بالمجال الجبلي دلالة مجالية قوية

يعتبر السكن بالمجال الجبلي السمة البارزة والأكثر حضورا في المجال إلى جانب أشكال استغلال الأرض التي تكاد تتماهى وتندمج أحيانا مع المشهد الطبيعي. فالسكن الريفي، الجبلي على الخصوص، يعتبر وحدة مجالية حاملة (containing) لمعطيات سوسيواقتصادية تتجسد في كل مكوناته وبنياته ورمزياته الاجتماعية، ووحدة مجالية محمولة (content) كذلك ارتباطا بموضعه، في مجال ذي مقياس كبير، حيث تتحكم في تنظيمه عوامل محددة طبيعية واقتصادية واجتماعية محلية. وهو في نفس الآن يتغير تبعا لتحول هذه الخصوصيات ولأشكال التنظيم السوسيومجالية المستحدثة. من هذا، فالسكن بحوضي غيغاية وأوريكة يتحدد بخصائصه الذاتية، وبمكوناته ومحيطه المجالي الذي ينتمي إليه ما بين مجالات أكثر تعمقا وأريفة، ومجالات التحديث التي ينتشر بها سكن ذو مظاهر عصرية وحديثة.

عرف لوبو" Lebeau R." في دراسته لأهم البنيات الزراعية بالعالم السكن الريفي بأنه هو نمط توزيع المساكن الفلاحية داخل المحاط[1]. هذا التعريف يبرز بأن السكن له خصائص متفردة بالمجال الريفي: خاصية الأريفة (Rurality) وخاصية الفلاّحية (Peasantry)، إضافة إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فمسألة السكن تتجاوز مستوى التحليل البسيط إلى مستويات أخرى تسعى إلى فهم العلاقات بين الخصائص السابقة والسكن بالمجال الجبلي.

موضع السكن: تنظيم في إطار التكامل بين وحدات المحاط

يتجلى من خلال تنظيم المجال السكني والفلاحي بحوضي غيغاية وأوريكة أن هذا التنظيم يخضع لعدة قواعد طبيعية واقتصادية واجتماعية. فهو تنظيم مجالي يرتبط بشكل وثيق بالمعطيات الطبوغرافية والخصائص الطبيعية، كما أن جودة الأراضي الفلاحية تلعب دورا رئيسيا في هذا التنظيم. يتجمع السكن التقليدي على شكل نواة مركزة أو ممتدة على جانب خط الماء، وفي مستوى أقدام وأنصاف وأعالي السفوح، بحيث نجد السكن يتطابق على شكل مدرجات سكنية متراكبة وكثيفة، وذلك

[1] Lebeau, opt cité, p10.

تبعا للمعطى التضاريسي الذي أنشئت عليه، فنجد البروزات الصخرية هي المكان الأمثل والمفضل لدى الساكنة من أجل إقامة مساكنهم. انطلاقا من هذا الموضع المرتبط أساسا بالمحددات الطبيعية، فإنه نجد تجمعات سكنية تمتد في معظمها طولا بشكل متواز مع المجرى الطبيعي للواد، وعلى شكل متعامد مع خطوط التسوية ومقابل لأشعة الشمس خلال الشروق.

تتوخى الساكنة من وراء اختيار هذه المواضع والمواقع التحصين الطبيعي والاستغلال الفلاحي للأجزاء الصالحة من الأرض. كما يشكل الهاجس الأمني عاملا مهما في هذه المواضع كذلك، وذلك باختيار السفوح كموقع محصن درءًا لمخاطر الفيضانات المتعاقبة على الوادي. كما أن الاستقرار بالسفوح يأتي من خلال الرغبة في الاستغلال الزراعي الكثيف لجنبات الوادي، بينما يتم تمركز السكن على مستوى البروزات الصخرية بفعل اعتبار هذه الأخيرة قاعدة صلبة مقاومة للانجرافات، ورغبة كذلك لإتاحة المجالات السفحية التي تعرف غطاءا نباتيا مهما لمزاولة نشاط الرعي كما هو عليه الحال مثلا لا الحصر بالنسبة لدواوير التاكم وتنْسَغارت وإمسكر بحوض غيغاية.

من خلال هذا التنظيم، يلاحظ أن الساكنة تسعى جاهدة لتنظيم واستغلال المحاط عموديا بشكل يحقق نوعا من التكامل الاقتصادي بين عالية وسافلة المحاط، فموقع السكن يتأثر ويرتبط بشكل قوي بأشكال تنظيم واستغلال المجال. نجد السكن تبعا لذلك، يتخذ مواضع محددة بالسفوح وانصافها معتمدا في معالمه وتنظيمه المجالي على المحددات الطبيعية وعلى أشكال استغلال المجال.

الدوار: وحدة تنظيم سوسيومجالية

تعتبر تسمية "دوار" (جمع إدُورَان أو ادْشُور) تسمية متداولة تعني وحدة التجمع السكني في البلاد المغربية[1]، كما يمكن أن تعني إطار ووحدة سوسيومجالية تجمع بين أفرادها عدة علاقات عائلية واجتماعية توطدت بفعل مصالح أملتها ظروف التعايش والجوار، والدوار في تكونه نتيجة لهذه العوامل التي تدفع إلى استئراض وتملك هذه الوحدة المجالية.

يعتبر المجال القبلي الإطار العام الذي تنتظم عليه الدواوير، فمن خلال ملاحظة مجال تماس كل من قبيلة مسفيوة وقبيلة أوريكة، حيث يلاحظ أن السكن يقل أو ينعدم كلية في جزء كبير من هذا المجال، خاصة مع العلم أن هاتين القبيلتين عرفتا عدة صراعات فيما بينهما، وبالأساس عندما يتعلق الأمر بمياه السقي[2]. لكن مع اندثار التراب القبلي بفعل خلق ترابات جديدة (الجماعات المحلية)،

[1] Le coz J. (1965). Douar et centre rural: du campement au bourg, Revue de geographie du maroc (8). Rabat. faculte des lettres et des sciences humaines. p9.

[2] Pascon P. Le Haouz de Marrakech. Tanger. Edition nationales et internationals. p185.

تلاشت تنظيمات الدواوير المتركزة في إطار حدود القبيلة لتحل محلها عوامل مغايرة محددة لهذه التنظيمات كالمحاور الطرقية والأسواق الأسبوعية والمراكز القروية.

إلى جانب الخلفية القبلية للدوار، فان هذا الأخير يعتبر كذلك وحدة تتجمع ضمن إطارها أصول عائلية وقرابية واثنية مشتركة، يتجسد ذلك من خلال تسميات العديد من الدواوير مثل: تمسكرين نايت علا، ايت القاق، اكادير نلخماص، اكادير نايت مشكور، ايت سيدي فارس بحوض أوريكة، وكلها تسميات تدل على انتساب الدواوير إلى عائلات محددة كونت المجموعات الأصلية المستوطنة للدوار والتي تكتلت حولها فئات لاحقة (البراني)، ليتحول الدوار في الظروف الراهنة إلى مفهوم ترابي يعبر عن واقع اجتماعي واقتصادي مركب ومتعدد الأبعاد[1].

وبفعل اعتماد الساكنة على اقتصاد كفافي، فقد ترتب عندها نوع من الإحساس بالحرية مكنتها من الاستقلال عن محيطها، مما نتج عنه تكتل سكني في وحدات متجمعة ومنفصلة عن المحاور الطرقية والتجمعات البشرية الكبرى، وتعتمد في اتصالها مع هذه الأماكن على مسالك جبلية صعبة.

يعتبر التركز المجالي لهذه الدواوير من أهم التنظيمات التي خلقتها الساكنة، فهذه الدواوير تشكل نواة مركزية في إطار المحاط تتوزع منها شبكة من المشارات، وهذه الوحدة المركزية تتشكل بدورها حول نقطة مركزية جماعية (مسجد، مصدر مائي). هذا التركز المجالي والتنظيم شبه الدائري للدوار يسهل التواصل السريع بين الأسر، ويساعد على التدخل الفوري عند كل طارئ[2]، كما يساعد على سيولة العلاقات اليومية التي يستدعيها مبدأ التآزر والتعاون.

عموما فإن توطين السكن بالمجال يخضع للعوامل التالية: التموقع على مسافة غير بعيدة من الاستغلاليات وغير مزاحمة لها، والقرب من نقط الماء الصالح للشرب وعلى مجالات خارجة عن نطاق الفيضانات، إضافة إلى التموقع على مجالات انتقالية بين اقتصاديين متكاملين؛ مجال ممارسة النشاط الفلاحي ومجالات الرعي. إنه مجال عبارة عن نتاج لتنظيمات بشرية تثبت وبصلابة أنماطها في استعمال الأرض [3] . كما أن عملية إنشاء المسكن تخضع للعلاقة بين المجال والمجتمع، فإنتاج مسكن يعني أولا تهيئة لعلاقات اجتماعية وتنظيم لعلاقات القرب والبعد بتحديد مجال داخلي

[1] الأكحل، المختار (2005)، التحولات المعاصرة للمسكن الريفي حالة هضبة بنسليمان، دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، ص 52.

[2] الأكحل، مصدر سابق، ص52.

[3] Hildedert I. (1978). L'espace géographique. première edition. France. Presse universitaires. p 120.

(Endogroup) وخارجي (Exogroup) ضمن إطار وحدة الدوار [1]، وإفراز لنوع من العلاقات المجتمعية المتراتبة حسب القرب والبعد وإفراز لفئات داخلية مستوطنة وفئات دخيلة.

المبحث الثالث: تحول نمط الإنتاج المحلي وقواعد تنظيم المجال

أولا: تحول المشهد الزراعي

أضحى من الصعب حاليا الحديث عن التكامل المجالي بين الوحدات المجالية للحوضين (ما بين أعماق الأودية وعاليتها)، هذا الأمر لم يعدد يتحقق في ظل الاقتصاد الفلاحي الراهن والقائم على المغروسات الشجرية بشكل كثيف في أعماق الأودية، وبالضبط بالمنخفضات التي تتيح فرصا مهمة للتكثيف الزراعي. فقد تم تجاوز الاقتصاد التقليدي المرتكز على الزراعة والرعي في إطار نوع من التكامل بين قعور الأودية المخصصة للزراعات المسقية والرساتيق البورية والغابوية المخصصة للرعي.

اتسمت تحول نمط الإنتاج بتراجع الحبوب (الرسم رقم 2) والرعي بشكل مهم، بعدما شكل هذين العنصرين أهم ركائز النشاط الفلاحي بالمجال الجبلي لحوضي غيغاية وأوريكة. وقد وازى هذا التراجع إدخال مزروعات شجرية جديدة والزيادة من تكثيف أخرى (الزيتون) صمدت أمام التعديل الزراعي الذي أدخلته الساكنة في نظمها الزراعية. يبرز هذا الأمر الانتقال التدريجي للاقتصاد الجبلي من اقتصاد الإنتاج لأجل الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد رأسمالي يسعى لمراكمة الأرباح.

إضافة للتجديد الزراعي، اتجهت الساكنة، وسعيا منها لضمان مداخيل منتظمة ومراكمها، إلى أنشطة غير فلاحية ساهم في نموها الانفتاح الكبير لهذا المجال وولوج اقتصاديات جديدة كالسياحة التي أدخلت عدة تعديلات على تنظيم المجال وساهمت في نمو العديد من الأنشطة غير الفلاحية.

[1] Baduel P. (1986). Habitat traditionnel et polarités structurales dans l'aire arabo-musulmane. Habita, Etat et Société au Maghreb", Editions du CNRS, p241.

الرسم 2: تزايد المساحة المخصصة للمزروعات الشجرية ما بين 1995 و2011 (بـ %)

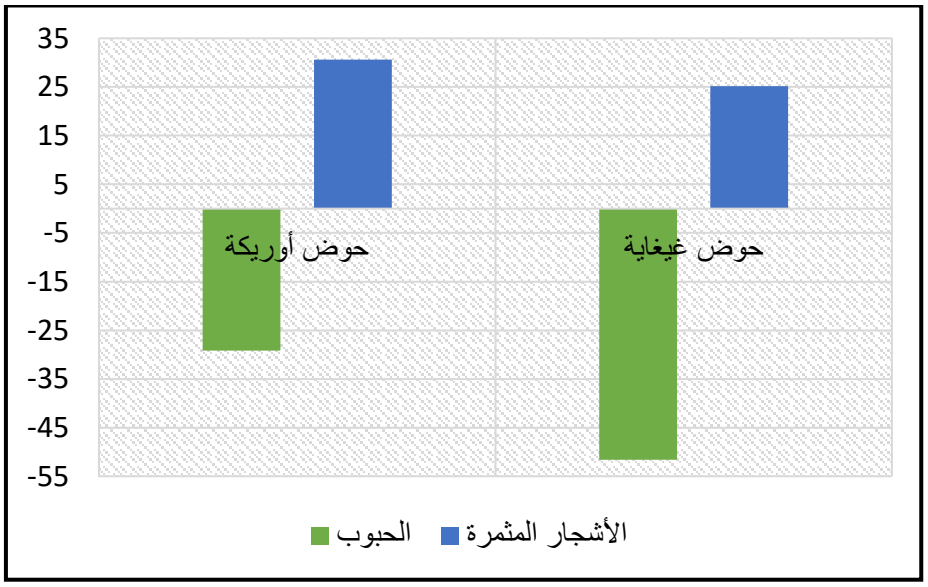

المصدر: معالجة شخصية لمعطيات المديرية الإقليمية لسنتي 1995 و2011، مراكش.

أصبحت المزروعات الشجرية السمة البارزة لتحول أنظمة الإنتاج المحلية، وللمشهد الزراعي. فقد تراجعت بشكل كبير المساحات المخصصة للحبوب وغدت منحصرة ببعض السفوح البورية. وبالموازاة مع ذلك تراجعت المجالات الرعوية بتراجع مكانة تربية الماشية بشكل كبير في الاقتصاد الفلاحي الذي تعتمده الساكنة. يفسر ذلك بثلاثة عوامل رئيسية هي:

- ضعف المردود وعدم انتظامه، خاصة مع اعتماد طرق تقليدية؛
- صعوبة الانتقال من تربية تعتمد على الرعي والانتجاع، إلى الاستقرار في الاصطبلات؛
- الاتجاه إلى المغروسات الشجرية على حساب المزروعات العلفية؛

ثانيا: تراجع الفلاحة كمحدد عام لتنظيم المجال الجبلي أمام توغل السياحة

تؤثر السياحة بشكل كبير على الفلاحة، إذ يمكن القول على أن هذا التأثير تجاوز درجة المنافسة إلى مستوى أصبحت فيه السياحة النشاط المستحوذ والمحدد العام لتنظيم المجال بكثير من المجالات بالحوضين، وهذه الحالة تتجلى على طول وادي أوريكة بالدرجة الأولى.

فمن جهة أولى، نجد العديد من المدرجات التي كانت تستغل لإنتاج محاصيل فلاحية، تحولت إلى مدرجات للاستجمام ولإقامة بنيات سياحية كما هو الحال على طول المجال الجبلي لوادي أوريكة.. لكن بفعل بعض المحددات الطبوغرافية يبقى النشاط منحصرا في مجالات محدودة، أو ينتشر بشكل متشتت في نقاط مختلفة على طول الوادي من المخرج إلى العالية، وهذا الانتشار يوافق المجالات المنبسطة أو ذات الانحدار الضعيف، أي تلك التي ظلت تستغل للإنتاج الفلاحي.

من جهة أخرى، فإن ذروة النشاط السياحي تتزامن والفترات الأكثر ضغطا من حيث العمل الفلاحي (الصيف، الربيع)، مما ينعكس بشكل مباشر على النشاط الفلاحي؛ من حيث تحول قوة العمل من الاشتغال في الفلاحة إلى العمل في السياحة[1]. في حين تعتبر فيه السياحة اقتصادا لا يكلف القليل ويدر الكثير، يتضح هذا فقط بمقارنة ما يمكن أن يدره مدرج يستغل في النشاط السياحي في الشهر الواحد، وما سيدره مدرج يستغل في النشاط الفلاحي خلال موسم كامل.

كما ساهمت السياحة كذلك في فك الروابط العاطفية بالأرض، بحيث أصبحت الأرض بضاعة تباع وتشترى على أساس قيمتها الاستعمالية. فالأرض لم تعد تكسب قيمتها انطلاقا من معطيات سوسيوثقافية (إرث الأجداد)، أو من عوامل لها علاقة بالفلاحة (الخصوبة، الإنتاجية)، بل من موقعها وما يمكن أن توفره من إمكانيات من أجل الاستثمار أو إنشاء مساكن عصرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: أثر انتشار السكن العصري على تنظيم الوحدات السوسيومجالية (الدوار)

لم يكن الدوار، كوحدة سكنية ومجالية في منأى عن التطورات العامة التي يشهدها المجال الجبلي لحوضي أوريكة وغيغاية، فقد تعددت تلك العوامل التي غيرت من تنظيم الدوار وتوزيع السكن به. فبعدما كانت الدواوير تتجمع وتتركز على مجال ضيق تبعا لمعطيات طبيعية واحتراما لخصوصيات الاستغلال الفلاحي السائد، أضحت هذه الدواوير تتحول من خاصية التجمع إلى توسع مجالي مفكك، مشكلة بذلك الدواوير الأم نواة لدوار مجزأ ومتفرق على مساحات ممتدة متجاهلة بذلك كل أشكال التنظيم القديم. فنجد أن الدواوير تشكل حاليا نوع من التمايز المجالي بين دواوير تشبعت كثيرا بسيادة السكن العصري على مجالها وتوسعت مجاليا بفعل الانتشار السكني، ودواوير أخرى لازال يطغى على مساكنها الطابع التقليدي، بل نجد أن بعضا من هذه الدواوير تخلق تمايزا داخليا فيما بينها حيث نجد نوعا من التنطيق الداخلي للدوار بين السكن التقليدي الذي يبقى منحصرا في مجال محدود، والسكن العصري الذي ينتشر بكيفية متناثرة أو متجمعة موليًا دهره للدوار الأصلي حيث نما تجمع سكني عصري منعزل كليا عن الدوار الأصلي.

لقد أصبح الدوار يتكون من عدة تجمعات عصرية تشكل وحدات سكنية منفصلة "دوار فرعي" (under douar)، معبرة عن نوع من الانزلاق المجالي للساكنة من الدوار الأم بالسفوح إلى مستوى السليل بجوار الأراضي الفلاحية على طول الطريق أو بداخل الاستغلاليات، الشيء الذي يعبر كذلك عن تحول الأنظمة الاقتصادية كالارتباط بأنشطة أخرى غير فلاحية والانفتاح على الاقتصاد التبادلي النقدي، حيث تعتبر المجالات الجديدة لانتشار السكن أكثر ارتباطا بمعطيات هذا الاقتصاد بفعل سهولة الموصلات وتوفر أنشطة اقتصادية كالتجارة والخدمات التي تنتشر بدورها بنفس المجال.

[1] بوجروف، مصدر سابق، ص385.

ومن جهة أخرى، فان الدوار لم يعد يعكس إطار الوحدة القبلية أو العائلية التي تشكل لهذه الوحدة السوسيومجالية، أو يشكل تجمع الدوار حول تدبير جماعي للموارد الاقتصادية وتشارك لمختلف عناصر الحياة، حيث حياة الفرد بهذه الدواوير لا تنفصل عن الحياة الجماعية باعتباره عنصرا ضمن مجموعة يلتزم بعلاقاتها وشبكاتها التعايشية والتضامنية الموروثة[1]، بل أصبحت هذه العلاقات تتأسس على مبادئ اجتماعية جديدة وأشكال أخرى من التعايش لا تتجاوز حدود تبادل المنافع، وهي علاقات خاصة مؤقتة وهشة.

نتيجة لانتشار السكن العصري بشكل متزايد، فإنه يلاحظ أن بعض الدواوير اندمجت فيما بينها مجاليا نتيجة للتوسع السكني الذي تعرفه، وأصبحت بذلك تكون مشاهد سكنية ممتدة يفقد فيها السكن كل روابط الهوية العمرانية والثقافية والاجتماعية مع السكن التقليدي وعموما، يتخذ انتشار السكن العصري بالدواوير أشكالا يمكن إجمالها في ثلاثة خصوصيات:

- **الشكل الأول**، عبارة عن انتشار السكن العصري مباشرة بالدواوير الأم عن طريق شغل الأراضي الفارغة بالدوار أو تلك المحيطة به.
- **الشكل الثاني**، ينتشر فيه السكن على شكل مساكن متجمعة أو متفرقة على جوانب الطرق والمسالك مشكلة في بعض الأحيان دواوير عصرية صغيرة.
- **الشكل الثالث**، عبارة عن مساكن عصرية متشتتة في بعض الاستغلاليات وعلى جوانب الطرق، مديرة ظهرها للدوار الأم ومعبرة عن النزعة الفردانية وعن هشاشة العلاقات مع الدوار الأم.

[1] Escallier R. (2001). De la tribu au quartier, les solidarités dans la tourmente. Cahiers de la Méditerranée, vol. 63, Villes et solidarités, (En ligne), mis en ligne le 15 octobre 2004. URL : http://cdlm.revues.org/document9.html. Consulté le 10 mars 2008.

الخاتمة:

يعكس التنظيم المجالي (الفلاحي والسكني) بحوضي غيغاية وأوريكة إسقاطا لمعطيات اقتصادية واجتماعية على هذا المجال. فهذا التنظيم هدف بالأساس إلى تحقيق توازن مجالي مكّن من استغلال الأراضي الفلاحية الضيقة؛ حيث نجد أن المحاطات بسيطة تتكون من رساتيق توفر موارد متكاملة نسبيا للأنشطة الفلاحية ومساكن تتميز بالتجمع والتركز على مستوى أنصاف السفوح. ويفسر في تنظيم المحاط وبنياته نوعا من العلاقة "المتوازنة" بين الإنسان/الفلاح ومجاله.

إذا كانت مختلف التنظيمات المجالية التي خلقتها الساكنة استجابت، ولفترات زمنية طويلة، لحاجيات مجتمع جبلي ارتكز في اقتصاده على أنشطة فلاحية تقليدية سعى من خلالها إلى تلبية حاجياتها الغذائية وبشكل راعى استدامة الموارد، إلا أنه في الأونة الأخيرة نجد تراجعا للتنظيمات القديمة لصالح أشكال جديدة لتنظيم الحياة الجبيلة ترمي إلى مواكبة المتطلبات الجديدة التي أحلت ممارسات مجالية وأسس جديدة غيرت من أشكال تنظيم المجال القديمة.

نتج عن هذا التحول، انتقال المجال الجبلي للحوضين من مستوى التكامل الاقتصادي والمجالي في إطار اقتصاد رعيوزراعي حراجي تكيف مع الوسط الطبيعي، إلى اقتصاد منفتح على أسس رأسمالية، ومن تم الانتقال من مستوى الرتابة والاندماج، إلى مجال مركب ومتعدد يتسم بتباين مجالي وفوارق بيمجالية تتضح بتفكيك الوحدات الجبلية المكونة للحوضين. تبرز هذه التباينات بمقارنة أعماق الأودية بمخارجها وهوامشها.

يتجه هذا المجال نحو التعدد بشكل نتج عنه نشوء مجالات صغيرة ومتباينة ومتمفصلة عن بعضها البعض بعدما كانت متكاملة ومندمجة في إطار اقتصاد فلاحي تقليدي. ك–ما يتضح بأن المجتمع الجبلي لأطلس مراكش يسعى للاندماج ومجاراة الركب العام للدينامية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها باقي المجالات الكبرى المجاورة (المدن)، ولكن ذلك يتم بطرق متباينة وبشكل غير متجانس مجاليا، وهو الأمر الذي يطرح تحديا آخر على التدخلات التنموية التي تهدف إلى إقرار توازن في مستويات التنمية بين المجالات الجبلية والمجالات الحضرية، في حين تكرس، بشكل أو بآخر، تباينات داخلية بالمجال الجبلي، حيث إن هذه التدخلات تركز بدورها على أعماق الأودية التي توفر فرضا لنجاح المشاريع الفلاحية التنموية.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- الأكحل، المختار، (2005)، التحولات المعاصرة للمسكن الريفي حالة هضبة بنسليمان، دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صص 49-66.
- المباركي، حسن، (2010)، استراتيجيات السكان إزاء ضعف الموارد بالمجال الجبلي: حالة الأطلس الكبير الغربي، دراسات مجالية ا(لعدد 5)، مراكش-المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صص 98-111.
- بوجروف، السعيد، (2007)، الجبال المغربية أية تهيئة، دكتوراه الدولة غير منشورة، جامعة القاضي عياض، المغرب.

المراجع الأجنبية:

- Auclair L. (1996). L'appropriation communautaire des forêts dans le Haut Atlas marocain. Les ressources naturelles renouvelables : pratiques et representations 32 (1). Cahiers des Sciences Humaines. IRD Ile-de-France. Pp177-194.
- Baduel P. (1986). Habitat traditionnel et polarités structurales dans l'aire arabo-musulmane. Habita, Etat et Société au Maghreb, Editions du CNRS. Pp 231-256
- Escallier R. (2001). De la tribu au quartier, les solidarités dans la tourmente. Cahiers de la Méditerranée, vol. 63, Villes et solidarités, (En ligne), mis en ligne le 15 octobre 2004. URL : http://cdlm.revues.org/document9.html. Consulté le 10 mars 2008.
- Jennan L. (2004). Le Moyen Atlas Central et ses Bordures : mutations récentes et dynamique rurales. Fès-Maroc. imprimerie El Oufouk,

- Le coz J. (1965). Douar et centre rural: du campement au bourg. Revue de geographie du maroc (8). Rabat-Maroc. Faculte des lettres et des sciences humaines. Pp 9-14
- Lebeau R. (1979). Les grands types de structures agraires dans le monde. 3éme édition. Paris. Masson,
- Pascon P. (1977). Le Haouz de Marrakech. Tanger-Maroc. Edition nationales et internationals.

Romanization (الرومنة)

- Al-Akhal, Al-Mukhtar, (2005), Contemporary Transformations of Rural Housing, the Case of the Benslimane Plateau, The Dynamics of Agricultural Fields in Morocco, Series of Seminars and Debates No. 121; Rabat-Morocco, Publications of the Faculty of Arts and Humanities, pp. 49-66.
- Al-Mubaraki, Hassan, (2010), Population Strategies Against the Weakness of Resources in the Mountainous Field: The Case of the Western High Atlas, Field Studies (No. 5), Marrakesh-Morocco, Publications of the Faculty of Arts and Humanities, pp. 98-111.
- Bogrov, Al-Saeed, (2007), Moroccan Mountains, any preparation, unpublished state Ph.D., Cadi Ayyad University, Morocco.